

Distr.: General
20 June 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠١ (ب) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي قام بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وقد واصل المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا على تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

واستجابة للتحدي المستمر الذي يعترض سبيل السلام والأمن والاستقرار بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة، لا سيما في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل، ركز المركز الإقليمي أعماله على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بهدف مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال بناء قدرات السلطات المدنية، بما في ذلك اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقوات الدفاع والأمن، وأفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدم المركز الدعم إلى الدول لمنع تحويل مسار تلك الأسلحة، ولا سيما لمنع وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة والجماعات الإرهابية، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقدم المركز إلى الدول الأعضاء مساعدة تقنية لتنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك قرار



مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأنشأ المركز شراكات مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وواصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وذلك في اجتماعات الخبراء الوزارية والحكومية التي تعقدها.

وطبق المركز الإقليمي أيضا استراتيجيته الخاصة بالاتصالات من خلال إعداد مواد لتقديم المعلومات والتوعية والتواصل بشكل استباقي مع أصحاب المصلحة، بوسائل تشمل تنظيم أنشطة تذكارية للمساعدة على تعزيز السلام ونزع السلاح في أفريقيا.

ويشكر الأمين العام الدول الأعضاء، وبخاصة توغو بوصفها البلد الذي يستضيف المركز، والمؤسسات الأخرى التي قدمت مساهمات مالية وعينية إلى المركز الإقليمي، ومكنته من أداء ولايته خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، ويدعو جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة إلى مواصلة تقديم المساهمات.

أولا - مقدمة

١ - أُننت الجمعية العامة في قرارها ٧٦/٧١ على المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لما قدمه من دعم مطرد للدول الأعضاء على مدى السنوات الثلاثين الماضية في تنفيذ أنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة، وذلك من خلال الحلقات الدراسية والمؤتمرات، وبناء القدرات والتدريب، وتوفير الخبرة السياساتية والتقنية، والمعلومات وأنشطة الدعوة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٢ - وهذا التقرير مقدّم بناء على طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في ذلك القرار أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، يشمل أنشطة المركز الإقليمي في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويرد في المرفق بيان مالي بشأن حالة الصندوق الاستئماني للمركز لعام ٢٠١٦.

ثانيا - عمل المركز وولايته

٣ - أنشئ المركز الإقليمي في عام ١٩٨٦ في لومي، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي. ويعتمد المركز في عمله على الموارد الموجودة في الأمانة العامة والتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء وجهات مانحة أخرى.

٤ - وواصل المركز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تنفيذ برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ والأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأسلحة الدمار الشامل؛ والإعلام والاتصال؛ والتعاون والشراكة مع المنظمات وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الكيانات.

ثالثا - أهداف المركز وأنشطته

٥ - يقدم المركز الإقليمي الدعم والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في أفريقيا، بناء على طلبها، في تعزيز نزع السلاح والسلام والأمن، وذلك من خلال برامج بناء القدرات والتدريب، والدعوة، والبحوث، وتبادل المعلومات. وهو يعمل في إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وفي ضوء الطبيعة الخاصة لقضايا الأمن ونزع السلاح في أفريقيا، واصل المركز التركيز على الأنشطة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

٦ - وواصل المركز الإقليمي توعية الدول الأعضاء الأفريقية للقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما عن طريق مساعدتها على تنفيذ صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات غير التابعة لدولة.

ألف - السلام والأمن

٧ - عمل المركز الإقليمي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والغاية ١٦-١ المتعلقة بالحد من العنف والغاية ١٦-٤ المتعلقة بتدفق الأسلحة غير المشروع. وتعاون المركز أيضاً مع المفوضية لدعم تطلع الاتحاد الأفريقي إلى "إخماد نار الحروب بحلول العام ٢٠٢٠"، وفقاً لخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وخريطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية الهادفة إلى إخماد نار الحروب في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠ (خريطة الطريق المعتمدة في لوكاسا عام ٢٠١٦).

٨ - وواصل المركز الإقليمي الإسهام في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة. وشارك المركز بنشاط أيضاً في المناقشات المشتركة بين الوكالات بشأن الاستراتيجية المتكاملة واستعراضها، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بهدف مواءمتها لتناسب مع التحديات الراهنة في المنطقة. وفي هذا السياق، واصل المركز تقديم المشورة المتخصصة للدول الأعضاء، وبعثات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام وإدارة مخزونات الأسلحة، والسلامة والأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٩ - وقدم المركز الإقليمي دعماً فنياً للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعيها الوزاريين الثالث والأربعين والرابع والأربعين، اللذين عُقدتا في ساو تومي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٧ على التوالي. وزود المركز الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة البالغ عددها ١١ دولة بما استجد من معلومات عن التطورات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وبشأن الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في مجال التشجيع على تنفيذ الصكوك المتعلقة بنزع السلاح ودعمه.

١٠ - ولاحظت الدول الأعضاء بتقدير الإنجازات الملموسة التي حققها المركز الإقليمي وتأثير المساعدة التي يقدمها لدول وسط أفريقيا في تنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). وقدم المركز مساعدة قانونية وسياساتية وتقنية إلى الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية حين صياغة الاتفاقية. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، بدأ نفاذ اتفاقية كينشاسا بعد تصديق أنغولا عليها. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، صدقت ساو تومي على الاتفاقية. ويشهد ذلك على الالتزام الجماعي للدول الـ ١١ الأعضاء في اللجنة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والقضاء عليها والحد من المعاناة الإنسانية التي تسببها في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا بأسرها.

١١ - وشارك المركز الإقليمي في الاجتماع السنوي لرؤساء الوجود الميداني للأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المعقود في ليرفيل في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧. وقيم المشاركون في الاجتماع التحديات المرتبطة بالسلام والأمن السائدة في المنطقة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بشكل غير قانوني. ورحبوا ببدء نفاذ اتفاقية كينشاسا، ودعوا الدول المتبقية إلى تصديقها، وطلبوا من جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة

دعم تنفيذها بفعالية. وتخصّر الأمم المتحدة لتنظيم المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا، الذي سيعقد في غضون سنة واحدة من دخولها حيز النفاذ.

١٢ - وواصل المركز الإقليمي دراسة الآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن البحري في خليج غينيا. وشارك المركز مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في أنشطة مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا، المعقد في لومي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأعدّ المركز ورقة بحثية للمساهمة في الخطاب الناشئ فيما يتعلق بتعزيز الأمن البحري في أفريقيا وتقديم لمحة عامة عن التحديات والتعاريف المفاهيمية والصكوك الدولية المتعلقة بالأمن البحري في القارة.

١٣ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، دُعي المركز الإقليمي إلى إلقاء كلمة في اجتماع قادة قوات الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقد في لومي. وقدم المركز للمشاركين إحاطة عن المشاريع الجارية وحدد المجالات المحتملة للتعاون المستقبلي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

باء - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٤ - قدم المركز الإقليمي إلى الدول الأفريقية الأعضاء دعماً في تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وذلك بالمساعدة على تنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية وتعزيز قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وقدم المركز الدعم إلى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، واتفاقية كينشاسا، وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها وكذلك خطة عام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، بُذلت جهود خاصة موجهة لدعم الإصلاح التشريعي لمساعدة البلدان على وضع أطر قانونية وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدم المركز أيضاً للبلدان دعماً لوضع آليات تنسيق وطنية ملائمة وفقاً لبرنامج العمل الهادف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقدم المركز الدعم أيضاً لتحسين الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة الحكومية وتطبيق المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

١٥ - والمركز الإقليمي عضو مراقب في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، وواصل بتلك الصفة التعاون على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بوسائل شملت على نحو خاص توفير الخبرة في الاجتماعين السابع والثامن للجنة التوجيهية، اللذين عُقدتا في جيبوتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وإثيوبيا في أيار/مايو ٢٠١٧ على التوالي. وقد أتاح الاجتماعان فرصة للتفكير في التحديات التي أعاققت الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لمراقبة الأسلحة الصغيرة والإنجازات التي حققتها تلك الجهود، واستخلاص الدروس من تلك التحديات والإنجازات، ولمناقشة السبل التي تتيح للجنة التوجيهية مواصلة زيادة تحسين التنسيق والفعالية والاستدامة. وقدم المركز أيضاً عرضاً عن أنشطته وحدد أولوياته للسنة المقبلة.

١٦ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حضر خبراء من المركز الإقليمي وموظفو الأمن من وزارة الأمن في توغو دورة تدريبية لمدة يوم واحد في لومي بشأن المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة وأداة التقييم ذات الصلة بها.

١٧ - وشارك المركز الإقليمي في المناقشات التي دارت في حلقة العمل الدولية بشأن الإدارة المأمونة والأمن للذخائر، التي نظمتها وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جنيف. ووفرت حلقة العمل منبرا للمناقشات بشأن الإدارة المأمونة والأمن للذخائر، ولا سيما التحديات المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بإدارة الذخائر.

١٨ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، شارك المركز الإقليمي في اجتماع للجنة التوجيهية المعنية بالمشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمكافحة تكديس الأسلحة النارية في أفريقيا والاتجار بها بشكل غير مشروع، الذي عُقد في مومباسا، كينيا. واستعرض المشاركون في الاجتماع التقدم المحرز في إطار المشروع. وقدم الاتحاد الأفريقي إلى اللجنة إحاطة بشأن خارطة الطريق الرئيسية المعتمدة في لوساكا عام ٢٠١٦.

١٩ - وفي إطار مساهمة المركز الإقليمي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واصل المركز تنسيق تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات لتحسين الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة بهدف الحد من خطر تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، فضلا عن الانفجارات العرضية في مواقع تخزين الذخائر. ويحظى المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي ويغطي ستة بلدان في منطقة الساحل هي: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

٢٠ - وفي إطار هذا المشروع، نظم المركز الإقليمي بالتعاون مع السلطات الوطنية حلقة عمل تشاورية وطنية في موريتانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٧ جمعت ٢٨ مشاركا يمثلون مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوزارات الحكومية، ووكالات الأمن الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستعرض المركز التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في البلدان المستفيدة الستة. وساعد المركز أيضاً اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كل من مالي وبوركينا فاسو على تنظيم حلقات عمل بشأن الصياغة القانونية في آب/أغسطس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، على التوالي، لاستعراض مشاريع القوانين قبل تقديمها إلى الهيئة التشريعية. وبالتعاون مع اللجنة الرئاسية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التابعة لرئاسة نيجيريا، نُظمت حلقة عمل استشارية وطنية في أبوجا في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، بحضور أكثر من ٣٠ مشاركا. وأجرى المركز مشاورات مع ممثلي الحكومة الاتحادية، وأفراد القوات المسلحة والمجتمع المدني بشأن تنفيذ المشروع في نيجيريا، بما في ذلك اختيار ثلاثة مرافق لتخزين الأسلحة لاختبار إجراءات الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة.

٢١ - ونظم المركز الإقليمي حلقة عمل إقليمية في لومي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن إجراءات الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة، ضمت ٣٢ مشاركا من الوزارات الحكومية ووكالات الأمن ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المستفيدة الستة. وانضم إليهم خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لمناقشة نتائج المشاورات الوطنية التي نظمها المركز

وتبادل الخبرات في مجال الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة، والرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستعرض المشاركون أيضا نتائج الدراسة المتعلقة بتشريعات تحديد الأسلحة، التي أجراها المركز في البلدان المستفيدة.

٢٢ - ومن أجل تحسين قدرات الدول على منع تحويل مسار الأسلحة إلى يد الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، قدم المركز الإقليمي الدعم لجهود تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وقُدِّم ذلك الدعم في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونظم المركز في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اجتماعاً للخبراء الوطنيين بشأن التعاون عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية بهدف مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية الحالية. وحضر الاجتماع ٥٢ ممثلاً من تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بهدف تعزيز الجهود دون الإقليمية في مجال التعاون القضائي والعسكري لمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول المستفيدة الأربع. ووفر الاجتماع أول منبر لأصحاب المصلحة لتحديد الثغرات في النظم التشريعية والقضائية التي تنظم التعاون الدولي في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

٢٣ - وفي إطار المبادرة نفسها، نظم المركز الإقليمي بالتعاون مع حكومة الكاميرون والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل لبناء القدرات في ياوندي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لتدريب مدربي قطاع الأمن الوطني على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحققت حلقة العمل فائدة أيضا للدول الأربع في حوض بحيرة تشاد وضمت ٣٧ من الخبراء الوطنيين والدوليين لمناقشة تحسين التعاون عبر الحدود وعلى الصعيد دون الإقليمي في مجال مراقبة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية الحالية.

٢٤ - وظل المركز الإقليمي يعمل مع حكومة توغو لوضع مشروع جديد يهدف إلى دعم وسم الأسلحة، وتأهيل مرافق تخزين وتدمير الأسلحة الفائضة أو المتقادمة أو غير المشروعة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة بها. واستجابة لطلبات المساعدة الواردة من حكومتي الكاميرون ومدغشقر، يضع المركز مقترحات مشاريع تتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في الجوانب العملية لنزع السلاح.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، نشر المركز الإقليمي سلسلة بعنوان "الدراسة الاستقصائية التقييمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في منطقة الساحل والبلدان المجاورة". وركزت الدراسة على تسعة بلدان هي: بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وقد أُعد التقرير بالاشتراك مع مركز الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة ومجموعة الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن.

جيم - معاهدة تجارة الأسلحة

٢٦ - اشترك المركز الإقليمي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع تشاوري في أنجينا في أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن المعاهدة وتنفيذها في وسط أفريقيا. وكان من بين الشركاء الآخرين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة ومركز الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. وقام ٢٠ من الخبراء الوطنيين من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون باستعراض مبادئ وأحكام المعاهدة، وآليات استعراضها والتقدم المحرز على صعيد التصديق على الاتفاقية في وسط أفريقيا، بما في ذلك المساعدة المتاحة للدول الأطراف في تنفيذ المعاهدة.

٢٧ - وفي إطار العمل المتواصل الذي يقوم به المركز بهدف التصدي للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، وقر المركز الإقليمي خبرة سياساتية وتقنية في حلقة عمل بشأن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها عقدها منظمة "البرلمانيون من أجل عمل عالمي" واستضافتها كابو فيردي (١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦) لفائدة البرلمانيين الناطقين بالبرتغالية.

دال - أسلحة الدمار الشامل

٢٨ - شارك المركز الإقليمي في حلقة عمل إقليمية لفائدة الدول الأفريقية عقدت في أديس أبابا في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. ونظم هذا الحدث كل من الاتحاد الأفريقي ووحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وأتاح تحضير وتوعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للمؤتمر الثامن لاستعراض الاتفاقية. وأطلع المركز المشاركين على تجاربه في مجال بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

٢٩ - وقدم المركز الإقليمي دعماً إلى الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لتنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات غير تابعة لدول. وعمل المركز على توعية الدول الأفريقية بشأن تنفيذ القرار. ونظم المركز حلقة عمل في نيامي في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن إعداد قائمة وطنية لمراقبة التصدير بناء على طلب من حكومة النيجر. وشارك في هذا الحدث أربعون ممثلاً من دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتمخضت حلقة العمل عن وثيقة ختامية هي إعلان نيامي الذي دعا إلى بذل جهود جماعية على الصعيد الإقليمي لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما بين بلدان المجموعة.

٣٠ - وشارك المركز الإقليمي في حلقة دراسية نظمها معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حول موضوع "تقديم المساعدة وبناء القدرات في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)". وقدم المركز عرضاً عن تجربته في مجال توفير المساعدة التقنية دعماً لتنفيذ القرار، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات التي واجهها.

هاء - الإعلام والاتصال

٣١ - وضع المركز الإقليمي بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية دليلاً إرشادياً عملياً باللغة الفرنسية بشأن نزع السلاح لفائدة الدبلوماسيين والخبراء من الدول الأفريقية بهدف تعزيز قدرة البلدان الفرنكوفونية على المشاركة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويتضمن الدليل طائفة من المواضيع المتصلة بهذه المسائل، بما في ذلك إشارات مفصلة إلى

الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. واستضاف المركز حلقة عمل نُظمت في لومي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمشاركة ١٩ من الخبراء الأفارقة لإقرار وتنقيح مشروع الدليل الإرشادي. ونُشر الدليل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وسيقوم المركز بتحديد المؤسسات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتنسيق معها من أجل تعميمه.

٣٢ - وكجزء من الاحتفالات بمناسبة اليوم الدولي للسلام، نظم المركز الإقليمي بالتعاون مع حكومة توغو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة نقاش عن موضوع "ثقافة السلام ونزع السلاح: الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا". ووفر هذا الحدث منصة للتبادل والمناقشات، وحضره أكثر من ٢٠٠ مشارك من موظفي السلطات التوغولية والسلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وساعد على الترويج لأهمية السلام ونزع السلاح في سياق التنمية. وتولى إدارة المناقشات ممثلو السلك الدبلوماسي وخبراء في الميدان.

٣٣ - وفي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اشترك مركز الحوار الإنساني والمركز الإقليمي في تنظيم برنامج رحلة دراسية إلى لومي لفائدة نحو ٣٠ من القادة الشباب من بوروندي. وتضمن البرنامج وحدات دراسية بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالسلام ونزع السلاح.

٣٤ - وتوزّع الرسالة الإخبارية الإلكترونية "UNREC Focus" الصادرة عن المركز الإقليمي على أكثر من ٧٣٠٠ مشترك على صعيد العالم، وتقدم معلومات عن قضايا نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم انتشارها على الصعيد الإقليمي، وعن مبادرات المركز وأنشطته. وأضيفت إلى موقع المركز على شبكة الإنترنت خصائص تفاعلية جديدة تشمل مركزاً للموارد. ويشمل الموقع حالياً قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت ومنشورات ووثائق ومعاهدات وصحائف وقائع تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأتاحت المعلومات التي جُمعت حتى الآن تجميع أكثر من ١٥٠ وثيقة و ٥٠ رابطاً إلكترونياً. وأدت هذه المبادرات إلى زيادة عدد مستخدمي الموقع الشبكي الذي يتلقى حالياً ما متوسطه ٧٠٠٠ زائر في الشهر. وعلاوة على ذلك، يتعهد المركز منبرا تفاعلياً لوسائل التواصل الاجتماعي ويوفر بانتظام تحديثات ومعلومات عن أنشطته.

٣٥ - ويهدف الترويج لرسالة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من أجل تحقيق عالم يسوده السلام، ووجه المركز الإقليمي إلى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في أفريقيا وإلى السلطات الوطنية رسائل ومعلومات أساسية واقتراحات بتنظيم أنشطة للدعوة إلى الاحتفال بأسبوع نزع السلاح (٢٤-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) والأسبوع العالمي لمكافحة العنف المسلح (٥-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

رابعاً - الحالة المالية وقوام الموظفين والإدارة

ألف - الحالة المالية

٣٦ - أنشئ المركز الإقليمي عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي على أساس الموارد الموجودة والتبرعات. وفي عام ٢٠١٦، تلقى الصندوق الاستئماني للمركز تبرعات بلغ مجموعها ٣٨٠.٠٥١ دولاراً. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني لعام ٢٠١٦.

- ٣٧ - ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لحكومة الكاميرون، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لما قدمته من مساهمات مالية. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة توغو لما تقدمه من دعم مالي وسياسي متواصل بصفتها البلد الذي يستضيف المركز الإقليمي.
- ٣٨ - ويواصل الأمين العام تشجيع الدول الأفريقية على تقديم المساهمات المالية والعينية للمركز الإقليمي بوصفها إشارة واضحة إلى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لخبرة المركز والمساعدة التقنية التي يقدمها.
- ٣٩ - ويشكر الأمين العام جميع الدول والشركاء على ما قدموه للمركز الإقليمي من مساهمات مالية ودعم سخي، ويشجعهم على مواصلة دعمهم لضمان أن يظل المركز قادرا على تقديم مساعدة في المجال التقني وفي مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، تنفيذًا لولايته.

باء - ملاك الموظفين

- ٤٠ - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية أو مدير المركز (ف-٥)، ووظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (خ ع-٧ و خ ع-٦ من الرتبة المحلية).
- ٤١ - وتُؤمّل تكاليف موظفي المشاريع من التبرعات. ويعرب الأمين العام عن شكره للاتحاد الأوروبي على تمويله وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، وحكومة ألمانيا على تمويلها وظيفة خبير معاون في الشؤون القانونية، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل وظيفة وطنية من فئة متطوعي الأمم المتحدة عن طريق الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

خامسا - خاتمة

- ٤٢ - واصل المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تنفيذ برامجه بدعم من المانحين لمساعدة الدول الأعضاء الأفريقية، بناء على طلبها، في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح، كما عزز تعاونه مع الشركاء، ومن بينهم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بهدف تحقيق أوجه التنازر في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في أفريقيا.
- ٤٣ - وقدم المركز الإقليمي مساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وفي مجال تنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، شارك المركز في أنشطة متصلة بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة و اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، وبذل جهود توعية بهدف إذكاء الوعي لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٤٤ - وأظهر استمرار العدد الكبير من طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أهمية عمل المركز الإقليمي في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، والأمن في

المنطقة. ويواصل المركز، معتمداً على عمله السابق وخبرته، إعداد وتنفيذ مشاريع وأنشطة جديدة تلبي احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في إطار ولايته.

٤٥ - وتعاون المركز الإقليمي مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من أجل تنفيذ برنامجه وأنشطته، وعزز دوره في القارة بإنشاء شبكات وإقامة شراكات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيواصل المركز جهوده الرامية إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الانتفاع بالموارد والخبرة من خلال التعاون وتقاسم الخبرات مع الكيانات الشريكة في المنطقة.

٤٦ - ويهيب الأمين العام بالدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة تزويد المركز الإقليمي بما يلزم من دعم مالي وعيني لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو فعال في تلبية احتياجات الدول الأعضاء الأفريقية في ميادين السلام والأمن ونزع السلاح.

المرفق

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

١ ٣٥٠ ٦٥٢	الفائض المتراكم، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
	إيرادات
(١) ٣٨٠ ٠٥١	التبرعات
١٧ ٠٦٨	إيرادات الاستثمار
٣٩٧ ١١٩	مجموع الإيرادات وتسويات السنوات السابقة
	مصرفات
١ ٢٤٩ ٦٥٦	مصرفات التشغيل
(ب) ٣٢ ٠٦٢	المبالغ المردودة إلى المانحين
١ ٢٨١ ٧١٨	مجموع المصروفات
(٨٨٤ ٥٩٩)	الفائض/(العجز)
٤٦٦ ٠٥٣	الفائض/(العجز) المتراكم، ٢٠١٦

(أ) تتألف من تبرعات المانحين: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ٢١ ٧٣٠,٠٧ دولاراً؛

الكاميرون، ٧ ٢٧٢ دولاراً؛ والاتحاد الأوروبي، ٣٥١ ٠٤٩,٠٥ دولاراً.

(ب) تتمثل في مبلغ رُدَّ إلى ألمانيا.